مقتل المستشار الأمني لـ«الجولاني» في ريف إدلب

الجيش يواصل الرد على خروقات «اتفاق إدلب» ويدك الإرهابيين

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

واصل الجيش العربي السوري دك تحركات مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في ريف حماة الشمالي وأردى العديد من أفرادها صرعى وجرحى، بعد مواصلة هؤلاء خرقهم لـ«اتفاق إدلب»، في وقت تم تصفية المستشار الأمني لزعيم التنظيم أبو محمد الجولاني المدعو أبو يوسف الجزراوي.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش دك فجر أمس بالمدفعية الثقيلة تحركات للإرهابيين في مدينة مورك وأراضيها الزراعية ما أدى إلى مقتل العديد منهم وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي ومنه عربات بيك آب مزودة برشاشات ثقيلة ومتوسطة، بعد خرق هؤلاء لـ«اتفاق إدلب».

كما استهدف الجيش بصليات نارية كثيفة مسلحين يرفعون شارات «النصرة» في محيط اللطامنة ما أدى إلى مقتل العديد منهم وجرح آخرين، على حين دكت وحدات منه بمدفعيتها الثقيلة أيضاً مسلحين من «النصرة» في قرية الجنابرة وأطرافها وهو ما أدى إلى مقتل العديد منهم أيضاً، وذلك بعد خرقهم لـ«اتفاق إدلب».

وأوضح المصدر، أن إرهابيين استهدفوا حاجز الزلاقيات شمال محردة برشقات رشاشة كثيفة من دون وقوع إصابات بين عناصر حاميته الذين ردوا على مصادر إطلاقها بالمثل.

وأكد المصدر، أن مجهولين قاموا ليل أول من أمس بتصفية القيادي في «النصرة» المدعو أبو يوسف الجزراوي، وهو سعودي الجنسية يشغل منصب المستشار الأمني لزعيم «النصرة» أبو محمد الجولاني في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وذلك بعيار ناري في رأسه.

وبيّن المصدر، أن الطيران الحربي الروسي حلق بشكل مكثف في ريف حماة الشمالي لمراقبة الوضع العام في منطقة «خفض التصعيد» التي حددها «اتفاق إدلب».

وفي السياق، ذكرت صفحات نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، أن أحد مسلحي «الجيش الحر» المدعوم من تركيا قتل، إثر انفجار لغم بسيارة كانت تقله، من مخلفات «وحدات حماية الشعب» الكردية، قرب قرية دونبلي شمال غرب مدينة عفرين بريف حلب الشمالي الغربي.

كما أصيب أحد مسؤولي ميليشيا «جيش الأحرار» التابع لما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير»، إثر انفجار عبوة ناسفة زرعها مسلحون مجهولون بسيارة كانت تقله، في مدينة سراقب بريف إدلب الجنوبي الشرقي.

من جانب آخر، ذكر نشطاء، أن «النصرة» قامت بإغلاق الطرقات المؤدية إلى قرية السحارة بريف حلب الغربي، وقامت بنشر حواجزها ضمن القرية وسط استنفار لمسلحيها، من دون معرفة الأسباب.

إلى حلب، حيث جددت التنظيمات الإرهابية المنتشرة في ريف حلب الجنوبي الغربي اعتداءاتها بالقذائف على الأحياء السكنية في مدينة حلب، وأشارت وكالة «سانا» للأنباء، إلى سقوط ٤ قذائف صاروخية أمس، أطلقها الإرهابيون المنتشرون في جمعية الزهراء شمال غرب حلب على أطراف حيي شارع النيل والشهباء الجديدة.

وبينت أن الاعتداء الإرهابي تسبب بوقوع أضرار مادية كبيرة في عدد من المنازل والسيارة المركونة في المكان من دون وقوع إصابات بين المدنيين.

وذكرت، أن الاعتداء جاء بعد عدة ساعات على اعتداء آخر نفذه الإرهابيون، حيث استهدفوا بالقذائف حيي شارع النيل والشهباء الجديدة ما تسبب بوقوع دمار كبير في المنازل.

من جهتها، ذكرت وكالات معارضة، أن هناك استنفاراً أمنياً داخل مدينة دارة عزة بريف حلب الغربي، إثر اعتقال عائلة «الحلو» التي تتبع لميليشيا «حركة نور الدين الزنكي» لشخصين وضرب آخرين من أتباع «النصرة»، على خلفية خروج تظاهرة مناهضة للميليشيا داخل المدينة.

من جهة ثانية، أصيب ٤ مسلحين إثر اندلاع اشتباكات بين مجموعة مسلحة تسمى بـ«باسل الكردي» وميليشيا «أحرار الشرقية» التابعة لما يسمى «الجيش الحر» في شارع الفيلات وسط مدينة عفرين بريف حلب الشمالي الغربي، وأسفرت الاشتباكات عن سيطرة الأخير على عدة مقرات لمجموعة «باسل الكردي» في المدينة، بحسب مصادر إعلامية معارضة.

يأتي ذلك في سياق، حالة الفلتان الأمني التي تتصدر المشهد في محافظة إدلب والأرياف المحيطة بها، والخاضعة لسيطرة ميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية.

وفي السياق، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن مسلحين مجهولين اختطفوا رجلين اثنين من بلدة جرجناز بريف معرة النعمان الشرقي، وأن مصيرهما لا يزال مجهولاً حتى ساعة إعداد هذه المادة.

وأشارت المصادر إلى تجدد التوترات بعموم الريف الغربي الحلبي، بين «النصرة»، و«الجبهة الوطنية للتحرير»، إذ إن الطرفين يعمدان لتحصين نقاطهما وتعزيزها واستقدام آليات متوسطة ومزيد من المسلحين، وسط مخاوف أهلية من تجدد اندلاع اقتتال جديد في المنطقة، قد يجبر المواطنين على النزوح من مناطقهم في حال اندلاعها، وتأتي الاستنفارات في ظل الاحتقان والتوترات المتجددة بين كلا الطرفين.

التنظيمات الإرهابية تعتدي بالقذائف على حيي شارع النيل والشهباء الجديدة في حلب أمس (سانا)

موسكو تلمح لتأخر في إنشاء «منزوعة السلاح» .. وتحضيرات روسية تركية لبدء المراقبة

وكالات

أعلنت موسكو أنها لا تستبعد تأخر إنشاء المنطقة «المنزوعة السلاح» في إدلب عن موعدها، وأشارت إلى أن المسؤولية الأكبر في هذا الوقت يتحملها الجانب التركي، وفي الوقت نفسه ردت على تصريحات كيان الاحتلال الإسرائيلي بخصوص أطماعه في الجولان السوري المحتل، وأكدت أن تغيير وضع الجولان من دون الرجوع لمجلس الأمن الدولي يعد انتهاكا للاتفاقيات القائمة.

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع وزيرة خارجية أندورا ماريا اوباخ في موسكو، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أن القضاء على التهديدات الإرهابية في سورية يشكل أولوية، مشيراً إلى أن «اتفاق إدلب» الذي تم التوصل إليه في السابع عشر من الشهر الماضي يجري تطبيقه.

ولفت لافروف إلى أن المعلومات التي تصل إلى الجانب الروسي تشير إلى الالتزام الكامل بالاتفاق حول محافظة إدلب، موضحاً أن المسؤولية الأكبر في هذا الوقت يتحملها الجانب التركي فالمهلة تنتهي في الخامس عشر من الشهر الجاري.

من جانبه نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن لافروف قوله: «القضاء على التهديدات الإرهابية يشكل أولوية، ووفقاً لهذا المعيار، من الضروري الحكم على مختلف الإجراءات الأخرى».

وأضاف: إن «المعلومات التي تصل الجانب الروسي تشير إلى الالتزام الكامل باتفاقية الجانبين الروسي والتركي حول المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب، والمسؤولية الأكبر في هذا الوقت يتحملها الجانب التركي، المهلة تنتهي في الـ١٥ من الشهر الجاري، لكن يومين أو ثلاثة لا تلعب دوراً كبيراً بقدر ما تلعبه فاعلية التطبيق والوصول في النهاية إلى المنطقة المنزوعة السلاح فعلياً».

وتم الإعلان عن «اتفاق إدلب» في مدينة سوتشي الروسية وينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح بين الجيش العربي السوري والمسلحين وإخلاء هذه المنطقة من الإرهابيين بحلول منتصف الشهر المقبل.

وكانت وزارة الخارجية والمغتربين رحبت بالاتفاق حول محافظة إدلب، مؤكدة أنه كان حصيلة مشاورات مكثفة بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي وبتنسيق كامل بين البلدين.

من جهة ثانية، رد لافروف على تصريحات رئيس حكومة كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأخيرة بشأن الجولان السوري المحتل وقال بحسب «روسيا اليوم» إن: «وضع الجولان محدد بدقة في قرارات مجلس الأمن، وأي تجاوز بهدف تغيير وضع هذه المرتفعات، يعتبر انتهاكاً للقرارات الدولية، ونتمنى من جميع الأطراف بما فيها الإسرائيلي التقيد بمضمون القرار ٢٢٥٤ وتخليص سورية من الإرهاب في أقصر وقت ممكن».

وأول من أمس استبق نتنياهو لقاءه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي لم يحدد موعده بعد، بالتأكيد على أطماع الاحتلال في الجولان السوري المحتل، وزعم أن «السيادة الإسرائيلية» في الجولان المحتل تشكل ضمانا للاستقرار في المنطقة التي تحيط بنا.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، ذكرت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زخروفا، في موجز صحفي، بحسب «روسيا اليوم»، أن وسائل الإعلام التركية أفادت، الثلاثاء، بانتهاء سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب من قبل المسلحين، مضيفة: «نحن ندقق حالياً في هذه المعلومات عبر خبرائنا». وأكدت المتحدثة، أن أكثر من ألف مسلح غادروا المنطقة المنزوعة السلاح حتى الآن، كما تم سحب نحو ١٠٠ قطعة من الآليات العسكرية من هناك.

وفي سياق آخر، أعربت زاخاروفا عن ترحيب موسكو بالمرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد ويقضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي من الجيش العربي السوري، من دون أن يشمل المتوارين عن الأنظار والفارين من وجه العدالة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال فترات محددة، وعن كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون خدمة العلم.

وقالت: إن روسيا ترى في هذا الإجراء «خطوة مهمة جديدة من قبل الحكومة السورية في معالجة آثار الحرب في البلاد وإعادة الوضع إلى استقراره بشكل مستدام».

كما أعربت زاخاروفا عن ثقة موسكو بأن العفو سيسمح بتهيئة «ظروف مواتية لعودة اللاجئين» أيضاً.

ولدى تطرقها إلى الوضع في شرق الفرات، قالت زخاروفا: «إن هذا الوضع يثير قلقا متصاعدا لدى موسكو»، موضحة أن أميركا تعمل في هذه المنطقة، بالتعاون مع حلفائها من الأكراد، بإقامة إدارة خاصة، ومشيرة إلى أن الجهود لإقامة هذه الإدارة التي تنافي الدستور السوري، تقود إلى «نتائج غير إيجابية على الإطلاق».

وكالات

مع إفراغ الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب» من السلاح الثقيل، باتت الأنظار تتجه إلى انسحاب كامل الإرهابيين من هذه المنطقة بحلول الاثنين المقبل، وفق الاتفاق، على حين بدأت روسيا وتركيا تحضيراتهما للبدء بدوريات المراقبة في تلك المنطقة.

وفي ١٧ أيلول الماضي حدد «اتفاق إدلب» الذي تم الإعلان عنه في مدينة سوتشي الروسية، العاشر من تشرين الأول الحالي موعداً لسحب كامل السلاح الثقيل في المنطقة «المنزوعة السلاح»، على أن يتم انسحاب كامل الإرهابيين منها بحلول منتصف الشهر الجاري، ويتبعه بدء المراقبة الروسية التركية على تنفيذ الاتفاق.

وخيم أمس الهدوء الحذر في المنطقة الممتدة من جبال اللاذقية الشمالية مروراً بريفي حماة وإدلب وصولاً لريف حلب الشمالي الغربي، وهي المنطقة المنزوعة السلاح»، التي جرى الاتفاق عليها في الـ١٧ من شهر أيلول الفائت، بحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان».

ولفت إلى أن هذا الهدوء يأتي مع تحضيرات تركية وروسية متواصلة للبدء بمراقبة المنطقة «منزوعة السلاح»، وضبط الأوضاع الأمنية فيها، بعد أن اكتملت أول من أمس، عملية سحب جميع مظاهر السلاح الثقيل منها، مشيراً إلى أنه لم يعلم فيما إذا كان المليشيات جميعها دون استثناء قد سحبت سلاحها الثقيل بشكل كامل، أم أنها أبقت على قسمٍ منه ضمن المنطقة.

أما وزارة الدفاع التركية، فأعلنت في بيان لها عن انتهاء عملية إخلاء المنطقة «المنزوعة السلاح» من الأسلحة الثقيلة، وأكدت بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، استمرار أنشطتها «الرامية لإرساء السلام الدائم والمستدام في إدلب»، وفق زعمها.

من جهتها اعتبرت وكالة «أ ف ب»، أنه «وفي خطوة بددت شكوك المحللين، التزمت كافة التنظيمات الجهادية وعلى رأسها «هيئة تحرير الشام» (الواجهة الحالية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي حالياً) التي تسيطر على ثلثي المنطقة المنزوعة السلاح بتطبيق البند الأول من الاتفاق» أي سحب السلاح الثقيل»، وأضافت: لكن الاتفاق ينص في مرحلته الثانية على أن تنسحب التنظيمات الجهادية من هذه المنطقة في مهلة أقصاها الاثنين المقبل، وهو ما يشكل الجزء الأصعب».

ونقلت الوكالة عن الباحث في معهد «تشاتام هاوس» البريطاني حايد حايد قوله: «طبعاً تطبيق بند السلاح الثقيل هو الأسهل، والأصعب انسحاب القوات (الإرهابيين) من هذه المنطقة» التي تعد المعقل الأخير لها.

وتابعت الوكالة: رغم أن «تحرير الشام» لم تعلن أي موقف من الاتفاق منذ التوصل إليه، إلا أن محللين يتحدثون عن ضغوط تركية كبرى على كافة الفصائل (الميليشيات) وبينها الجهادية لتطبيق الاتفاق بحذافيره من أجل ضمان حمايتها من هجوم لـ«النظام» بدعم روسي».

بدوره، رأى الباحث في المعهد الأميركي للأمن نيكولاس هيراس في تصريحات لـ«فرانس برس» أن «تحرير الشام تخطط على المدى الطويل في إدلب» انطلاقاً من اعتقادها بأن «تركيا ستسمح لها بمواصلة نشاطها في شمال غرب سورية بقدر ما يبقى حضورها (تحرير الشام) بعيداً عن الواجهة»، وأضاف: «بقدر ما تبقى «تحرير الشام» تحت الجناح التركي، بقدر ما ستحظى بفرصة ذهبية لترسيخ جذورها بشكل دائم في إدلب».

ووفق الوكالة، أفاد متحدثون باسم المليشيات بـ«تلقيهم ضمانات» حول توجه تركيا لتعزيز وجودها الاحتلالي على الجبهات الأمامية مع قوات الجيش العربي السوري أي في المنطقة «المنزوعة السلاح».

وتسعى تركيا من خلال هذا الاتفاق، وفق هيراس، إلى «تثبيت أقدامها على المدى الطويل في ادلب، لتصبح الأخيرة من ضمن مناطق سيطرتها في سورية»، وزعم بأن «روسيا تسمح لتركيا بإنشاء منطقة دائمة في شمال غرب سورية لأنه لا يوجد أمامها خيار أفضل في الوقت الراهن» انطلاقاً من رغبتها «بتجميد الحرب في المنطقة» ومواصلة أعمالها في إعادة إعمار مناطق سيطرة الحكومة السورية.

في الأثناء وبعد زيارة مفاجئة لوفد من «الائتلاف» المعارض، إلى المنطقة «المنزوعة السلاح» أول من أمس، أكد متزعم ميليشيا «صقور الشام»، أحمد الشيخ، على صفحته في «فيسبوك» أن «نقاط الرباط ليست مزاراً لالتقاط الصور حتى ترتادها الياقات البيضاء لتضع لمساتها على دماء مسلحيها».

قولاً واحداً

أنقرة وواشنطن وتذبذب المصالح

مصطفى محمود النعسان

ثلاث قضايا أثارت حنق وغضب أنقرة على حليفتها التقليدية الولايات المتحدة الأميركية، وعكّرت صفو العلاقات بين الجانبين، الأولى: وقوفها ودعمها لحزب العمال الكردستاني و«قوات سورية الديمقراطية – قسد»، والثانية: فرض واشنطن عقوبات اقتصادية على أنقرة على خلفية محاكمة القس الأميركي أندرو برونسون الذي يخضع للإقامة الجبرية في منزله بتركيا لاتهامه بالارتباط بحزب العمال الكردستاني وجماعة «فتح الله غولن»، والثالثة: احتضانها للأخير، وموقفها السلبي الرافض لمطالب أنقرة بتسليمه إياها، وذلك بعد عملية الانقلاب الفاشلة واتهام المذكور بالوقوف وراءها والتخطيط لها.

الحق أن قضايا الخلاف هذه كانت الدافع لتركيا للتوجه نحو روسيا، ومحاولة توطيد العلاقات معها، ومحاولتها الحثيثة للحصول على منظومة صواريخ «إس ٤٠٠» منها، والحق أيضاً أن هذا التوجه التركي نحو تعزيز العلاقات مع موسكو، كلما اضطربت علاقاتها مع واشنطن وساءت، شكل مثار «غيرة» لدى الجانب الأميركي، تجلى بمسعى لمد جسور الثقة من جديد من واشنطن كلما اعتراها الوهن وأصابها الفتور، وهو ما تمثل مؤخراً في الاتفاق على تسيير دوريات مشتركة أميركية تركية في مدينة منبج.

الهامش المشترك بين أنقرة وواشنطن المتمثل برغبتهما بديمومة الاحتلال لبعض الجغرافيا السورية، ساهم أيضاً العمل على توطيد العلاقات وترسيخها كلما اعتراها شيء من انعدام الثقة وتعكر المزاج، ما يعني حقيقة أن ما يجمع بينهما بحجم ما يفرق، وأن ما يربطهما بقدر ما يبعدهما في الوقت الحالي على أقل تقدير، إن لم يكن أكثر من ذلك بكثير.

نعم، إن تركيا شرقية الانتماء لكنها أميركية الهوى على وجه الخصوص، وغربية على وجه العموم، وما يؤكد ذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي، ومحاولاتها المتكررة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن ما يجمع أنقرة وواشنطن، رغم فتور العلاقات بينهما وأخذها منحى عدائياً أحياناً، هو الشعور الانتهازي النفعي من الطرفين، وهو ما يعتبر جانباً غير أخلاقي في التعامل بين الدول مثلما هو بين الأفراد.

صحيح أن المصلحة ذات أهمية بالغة في العلاقات بين الدول، ولكن الصحيح أيضاً أن ثبات العلاقات مرهون بأن يؤطر «المبدأ» المصلحة، ويقوم بتوجيهها لا العكس وهو ما يعني بشكل أو بآخر احترام كل بلد لحقوق البلد الآخر وتقديرها.

لذلك رغم المصالح الكبيرة بين الطرفين، ومنها الحرص على إدامة أمد الحرب في سورية وحماية الإرهابيين فيها، والحرص على الصداقة مع إسرائيل، إلا أن الفراق لابد أن يحل محل الوئام والوفاق في ما تلا من الأيام والسنين، فلا مستقبل للانتهازية الأميركية والتركية في ضوء تذبذب المصالح، ذلك أن الهوى الغربي والأميركي لأنقرة لا يمكن أن يكون أكبر وأكثر رسوخاً من انتمائها إلى الشرق، أو أن يتغلب عليه، فبعد تركيا عن روسيا مثلاً لا يتجاوز في أقرب نقطة بينهما مسافة ١٥٠ كيلو متراً فقط، بينما تزيد المسافة بين العاصمتين أنقرة وواشنطن عن ٨٧٠٠ كيلو متراً، وعلى ذلك فقس، وإن أي خلل في نظام الحكم في تركيا، التي تؤكد المعطيات ولاسيما الاقتصادية منها، أنه ربما يكون غير بعيد كثيراً، سيعني هبوب وتحول الهوى لمصلحة الانتماء.

إن الماضي والحاضر، وشواهدهما الكثيرة تؤكد أن الحليف الإستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأميركية التي تحرص واشنطن على عدم تشظي العلاقات معه لأي سبب كان، هو الكيان الإسرائيلي، لأنه بمعيار المصلحة والمنطق «الميكيافيلي» السائد في الولايات المتحدة، هو الراعي الأمين والمؤتمن على تحقيق المصالح الأميركية في المنطقة أياً كان الحاكم حزب الليكود أم حزب العمل، وأهم هذه المصالح جعل منطقة الشرق الأوسط عموماً، والعالم العربي خصوصاً دائمة الاضطراب كي لا تنعم بالراحة وتفكر تفكيراً عقلانياً يمكنها من تمييز الغث من السمين والنافع من الضار.

إن المصلحة الحقيقية لدول المنطقة تكمن في توطيد العلاقات بينها، وحل الإشكالات بالطرق السلمية، والسعي لإقامة تكتل شرق أوسطي من شأنه أن ينهي تحكم واشنطن والغرب، بمقدرات المنطقة وأهمها النفط.

«شيوخ العقل» ووجهاء المدينة يتكاتفون مع الدولة لـ«درء الفتن» .. والجيش واصل عملياته في «تلول الصفا»

اجتماع أمني في السويداء: التعامل بحزم مع أي محاولة لزعزعة الاستقرار

حمص - نبال إبراهيم
دمشق - الوطن – وكالات

واصل الجيش العربي السوري دك تنظيم داعش الإرهابي في «تلول الصفا» عند الحدود الإدارية لريف دمشق مع بادية السويداء، بدعم من سلاح الجو، وسط أنباء بأن الجهات المختصة قررت التعامل بحزم في مواجهة أي محاولة لزعزعة الاستقرار في محافظة السويداء.

وفي التفاصيل، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي في سلاح الجو نفذ غارتين على أهداف متحركة لتنظيم داعش الإرهابي بمحيط سد عويرض والمحطة الثانية وإلى الجنوب الشرقي من بلدة السخنة في البادية الشرقية لمدينة تدمر في أقصى الريف الشرقي لمحافظة حمص وأوقع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وكبده خسائر جديدة بالأرواح والعتاد.

بدروه لفت «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إلى أن خسائر داعش بلغت ٣٣٩ مسلحاً على الأقل ممن قتلوا في المعارك الدائرة منذ الـ٢٥ من تموز الفائت.

التطورات على الصعيد الميداني في البادية الشرقية، تزامنت مع هدوء حذر شهدته مدينة السويداء لليوم الثاني على التوالي، بخصوص تطورات قضية المختطفين لدى تنظيم داعش.

ونقلت مواقع إلكترونية عن مصادر أمنية في المدينة: أن المدينة شهدت اجتماعاً للجهات المختصة، بالترافق مع انتشار مكثف لعناصر قوى الأمن الداخلي تحسباً لأي تطورات من شأنها الإخلال بأمن المدينة، بزعم الحرص على المخطوفين.

وبحسب المصادر، شهدت المؤسسات الحكومية أمس استنفاراً أمنياً على خلفية تداعيات إطلاق النار على مبنى المحافظة الإثنين، حيث انتشر عناصر من قوى الأمن الداخلي برفقة مصفحاتهم في بعض النقاط في المدينة تزامناً مع اجتماع القيادات الأمنية في مبنى المحافظة، وذلك بعد يوم واحد فقط من وصول وحدات تابعة للجيش العربي السوري إلى داخل المحافظة، على حين تحدث نشطاء على «فيسبوك» عن انتشار للجيش في بعض النقاط داخل المدينة.

وبحسب المصادر، فإن القرار الذي خلص إليه الاجتماع في المحافظة كان ضرورة التعامل بحزم مع أي محاولة للنيل من مؤسسات الدولة في المحافظة.

وكان مقام عين الزمان «دار طائفة المسلمين الموحدين»، شهد اجتماعاً لمشيخة عقل الطائفة وبعض وجهاء المحافظة وقادة من المجموعات الرديفة للجيش، أول من أمس الثلاثاء، أكدوا فيه التكاتف مع الجهات المعنية في أي قرارات تتخذها لدرء الفتنة عن المحافظة.

وتوقعت المصادر الأمنية، أن تشهد المدينة انتشاراً مكثفاً للجيش في حال حصول أي تطورات أو محاولات للإخلال بأمن المدينة وتعكير أجواء المدنيين.

وسبق لأهالي المختطفات أن علقوا اعتصامهم لمدة ٤٨ ساعة (انتهت مساء أمس) «من أجل قطع الطريق على أصحاب الفتن»، بحسب بيان لهم.

ويبلغ عدد المختطفات ٢١ امرأة إلى جانب ثمانية أطفال، كان داعش اختطفهم في تموز الماضي، ويطالب للإفراج عنهم بـ٢٧ مليون دولار إضافة إلى الإفراج عن ٦٠ موقوفة في السجون وإفراج «قوات سورية الديمقراطية –قسد» عن مسلحين وعائلاتهم من التنظيم موقوفين لديها.

بالعودة إلى حمص، أفاد مصدر في قيادة شرطة حمص لـ«الوطن»: أنه ونتيجة لعمليات البحث والمتابعة الحثيثة وبناءً على التوجيهات المستمرة من قبل قيادة شرطة المحافظة ضرورة مكافحة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها ومتابعة الأشخاص المتاجرين والمروجين لهذه المواد وإلقاء القبض عليهم، تمكن عناصر فرع مكافحة المخدرات بحمص من إلقاء القبض على أحد مروجي المخدرات المدعو (ع، م) في حي وادي الذهب وضُبط بحوزته ٥ آلاف حبة من الكبتاغون المخدر.

كما تم ضبط كمية ٣٠ كيلو غرام من مادة الحشيش المخدرة التي كانت معدة للتهريب إلى داخل القطر عند الحدود السورية اللبنانية، وفق المصدر، لافتاً إلى أنه سيتم تقديم المقبوض عليهم إلى القضاء المختص لينالوا جزاءهم العادل.

وأضاف: إن عناصر قسم شرطة البياضة بحمص تمكنوا من إلقاء القبض على أحد المطلوبين بجرائم مختلفة وبعدة إذاعات بحث، مشيراً إلى أنه أثناء عملية القبض قام المطلوب بإشهار قنبلة هجومية على الدورية ونزع مسمار الأمان منها وهدد برميها في حال ألقي القبض عليه إلا أن عناصر الدورية تمكنوا من سحب القنبلة من يده وتفجيرها بمكانٍ خالٍ من السكان.

اعتصام سابق لأهالي المختطفين يطالب الدولة بالتدخل (عن الإنترنت – أرشيف)